القاهرة، 16 مارس/ اذار 2020

لجنة حقوق الإنسان العربية

في يوم حقوق الإنسان العربي تواجه الإنسانية أزمة صحية عالمية مروعه وغير مسبوقة

تحتفل لجنة حقوق الإنسان العربية باليوم العربي لحقوق الإنسان الذي أقرته جامعة الدول العربية والذي يصادف يوم 16 مارس/آذار من كل عام، وهو اليوم الذى دخل فيه الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ في العام 2008، بعد أن تم إقراره في مايو/آيار من العام 2004 في قمة تونس.

أن لجنة حقوق الإنسان العربية وهي تحتفل باحياء اليوم العربي لحقوق الإنسان لعام 2020 تحت شعار "حق المشاركة في الحياة الثقافية" وهو الشعار الذي اعتمده مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية رقم (152) في دورته المعقودة في شهر سبتمبر / ايلول 2019 بناء على توصية صادرة عن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في يوليو/ تموز 2019، فإنها تؤكد على المكانة السامية للحقوق الثقافية في منظومة حقوق الإنسان العالمية بشكل عام ومنظومة حقوق الإنسان العربية بشكل خاص؛ بوصفها أحد الأركان الأساسية لكفالة تمتع الإنسان بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته، وهي الشروط الموضوعية لكفالة واحترام وإعمال باقي الحقوق الإنسانية، وبخاصه الحق في الحياة والصحة.

وتؤكد لجنة حقوق الإنسان العربية على أن الحقوق الثقافية تمثل عماد التنمية الإنسانية وآلية التغلب على الأزمات والمخاطر ومعالجتها، وذلك لما لها من دور أساسي في انتاج المعرفة الحديثة، وهي تلك المعرفة التي جعلت من العالم قرية صغيرة مترابطة. وتتمثل الحقوق الثقافية في: الحق في الابداع بكل اشكاله وحرية نشره وتوزيعه دون قيد أو تمييز، والحق في الثقافة للجميع وضرورة اعتبارها مصلحة عامة، وحماية حقوق التأليف والملكية الأدبية والفنية، والحق في حرية التفكير والابتكار وحماية المبدعين والمفكرين من شتى الاكراهات، والحق في البحث العلمي والحرية الاكاديمية، وحرية الاعلام والنشر، والحق في النفاذ الى المعلومة والوصول الى المعرفة.

إن احتفالية لجنة حقوق الإنسان العربية هذا العام تأتي في ظل أزمة صحية عالمية مروعة وغير مسبوقة، فمع تفشي فايروس الكورونا (COVID-19) تواجه الإنسانية تهديدا خطيرا للحق في الحياة والصحة في كل مكان من العالم، وهو ما يمثل اختبارا حقيقيا وعميقا لمدى ايمان المجتمع الدولي ودوله ومؤسساته

بكرامة الإنسان واحترام حقوقه، ويمثل في الوقت نفسه فرصة لاستخدام معايير حقوق الإنسان في مواجهة هذه الأزمة الإنسانية وتعزيز فاعلية التصدي لها.

إن لجنة حقوق الإنسان العربية تثمن التدابير التي اتخذتها الدولة العربية لمنع انتشار فايروس الكورونا ومكافحته، وذلك في سبيل حماية حق مواطنيها والمقيمين على أراضيها في الحياة والصحة، وتحثها على تعزيز التعاون فيما بينها، ومع المجتمع الدولي بكافة اطرافه؛ إعمالا لمبدأ التضامن والتعاون الدولي الذي أكدت عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتبرز الحاجة الملحة إليه في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى.

وتذكر لجنة حقوق الإنسان العربية بأهمية أن تكون تدابيرها المتخذة في مجال منع انتشار الفايروس متسقة مع معايير حقوق الإنسان، سيما وأن هذه المعايير تقدم توجيهات ارشادية من شأنها أن تعزّز جهود التصدي لانتشار الفايروس بشكل فعّال، وفي مقدمتها: أن تتخذ جميع التدابير دون تمييز من أي نوع والتصدي لكره الأجانب والوصم، مع التركيز على أن يكون الحجر الصحي الذي يقيّد الحق في حرية التنقل متناسبا مع المخاطر وضرورياً للغاية ومحدودا زمنيا وآمنا. كما يجب حماية حقوق الأشخاص الخاضعين للحجر الصحي، بما في ذلك حقهم في الغذاء والمياه النظيفة، والمعاملة الإنسانية، والوصول إلى الرعاية الصحية، والحق في الحصول على معلومات، وفي حرية التعبير.

وتشير لجنة حقوق الإنسان العربية الى ضرورة وفاء الدول العربية بواجبها في حماية الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا في مثل هذه الظروف التي تستدعي موائمة تدابيرها مع الحماية الخاصة لهذه الفئات؛ كونها الأكثر عرضة لهذه العدوى، وبشكل خاص: المرأة، وذوي الإعاقة، وكبار السن، والأشخاص المحرومين من حريتهم، وذوي الدخل المحدود.

وتنوه لجنة حقوق الإنسان العربية الى ضرورة أن تأخذ الدول العربية بعين الاعتبار التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لتدابير منع انتشار الفايروس على حياة مواطنيها والمقيمين في أراضيها، وتوجيه سياساتها ومواردها للتخفيف من هذه التداعيات في ظل أزمة قد تطول زمنيا، عدا عن توعية مواطنيها بأهمية التضامن لمواجهة التداعيات غير المقصودة، وتشجيعهم على المشاركة في التدابير المتخذة لحماية صحتهم وصحة مجتمعاتهم، وأن تضمن الدول وصول جميع المعلومات ذات الصلة إلى الجميع من دون أيّ استثناء، لتعزيز الثقة بالتدابير الحكومية ومواجهة المعلومات الخاطئة التي يمكن أن تقوض جهود منع انتشار الفايروس.

وتدعو لجنة حقوق الإنسان العربية الدول العربية إلى ضرورة الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان وغيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالاستجابة لحالات الطوارئ العامة التي تتطلب تقييد الحقوق والحريات، إذا كانت هذه القيود تستوفي مبادئ الضرورة والتناسب والشرعية فقط؛ فانتهاكات حقوق الإنسان تعرقل، بدلا من أن تسهل، الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة، وتقوض فعاليتها.

كما تدعو لجنة حقوق الإنسان العربية المجتمع الدولي بجميع دوله وهيئاته الدولية والإقليمية، في ظل تحول العالم الى قرية صغيرة بفعل العولمة الاقتصادية والتطور العلمي والتقني، إلى تطوير استراتيجية عالمية للاستجابة للتحديات والأزمات العالمية تحترم حقوق الإنسان وتحميها وتساهم في إعمالها، وفي القلب منها الازمات الصحية الطارئة التي كشفت الهشاشة العالمية واصبحت تتكرر بصورة منتظمة خلال العقدين الماضيين.